والتي هي المسمى الموضوع له كلا منها اللفظ وليس كذلك الامر
العام موضوع له كما توهم في الضمائر والموصولات وغيرها
وانما عبر عن ذلك التعيين الذي هو الوضع حقيقة
بالقول اذ به يظهر التعيين غالبا وانما قيد بالحيثية بقوله
بحيث لا يفهم ولا يفاد منه الا واحد بخصوصه دون القدر
المشترك لئلا يتوهم انما وضع له اللفظ ههنا مفهوم كلي
واحد من افراد ذلك الامر المشترك حتى يستعمل فيه ويفاد
ويفهم هو منه فان ذلك باطل بل المقصود ان الموضوع له هو
والمستعمل فيه هذا الشخص من افراده على حدة وهذا الآخر
كذلك دون القدر المشترك فانه غير مفاد موضوع له فقوله
دون القدر المشترك حال من افراده على واحد بخصوصه
متجاوز القدر المشترك فانه غير مفاد وغير مفهوم منه بطريق
الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا الشيء ويراد به
الامر العام الذي هو مفهوم المشار اليه المفرد المذكر واذا
كان كذلك فيضعه الواضع ذلك المشترك آلة للموضوع

للموضوع و وسيلة الى حصوله لا انه اى المشترك الموضوع له
قوله لا انه بتقدير اللام معطوف على الخبر ان قرء فيتعقل مصدر
او ان قرئ على صيغة المضارع المجهول من الثلاثي المجرد فاللام
منصوب على الحالية ولا انه عطف فالوضع كلي والموضوع له
مشخص كما قررناه وذلك اى اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار
امر عام مثل الاسم الاشارة نحو هذا نزل ذلك الامر الكلي
منزلة المشار اليه المعين لكمال التمييز الحاصل بالبيان السابق
فاستعمل فيه ذلك الموضوع للاشخاص فان هذا مثلا
موضوعه ومسماه اى معناه المشار اليه المشخص اى كل واحد
من افراد مفهوم المشار اليه مطلقا والمشخص صفة لكل واحد
من حيث انه المراد بالمشار اليه ههنا ولا يجوز ان يكون هو صفة
المشار اليه كالمجموع على ذي مسكة قوله موضوعه في بعض
النسخ بتاء التانيث على انه خبر هذا بتاويل اللفظة او الكلمة
وفي بعض آخر باضافة الضمير على انه من قبيل الاسماء
خبر بيان له قوله بحيث لا يقبل الشركة تاكيد لما يستفاد من المشخص

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)